

أكد أهمية استخدام التكنولوجيا المتطورة لضمان أمن المعلومات الهاشل يدعو لجنة بازل للرقابة المصرفية لإجراء تحديث مستمر لتعريف المخاطر التشغيلية

وأوضح أنه نظراً لأهمية توفر نظم المدفوعات القادرة على تقديم الخدمات اللازمة لضمان مسير أي نظام اقتصادي فإن الاستثمار في التكنولوجيا لتعزيز أمن الأنترنت وتطبيق نظم أمنة محدودة المخاطر يجب أن يأتي على رأس الأولويات الوطنية التي تستهدف التركيز على اكتشاف المخاطر في الوقت المناسب والحد من حالات انقطاع العمليات التشغيلية فضلاً عن تأمين المعالجة السريعة للموارد المتضررة.



محمد الهاشل

أمن الأنترنت وأشار الهاشل أنه عند الإخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتطورة والمتجددة لمخاطر الأنترنت فإنه تقع على عاتق المؤسسات المالية مسؤولية الاستعداد المستمر لمواجهة هذه المخاطر من خلال تطبيق أسلوب شامل لا يفتق فقط عند حدوث دائرة تكنولوجيا المعلومات بل يغطي المسؤولية ككل. وذكر أنه يقضي النظر عن أي تعليمات وقرارات حكومية مستقبلية بشأن أمن الأنترنت فإنه يجب على المؤسسات المالية أن تواصل العمل الجاد لوضع إطار حوكمة لمخاطر الأنترنت بمشاركة كل من مجلس الإدارة وإدارة هذه المؤسسات. وأشار الهاشل إلى أن عملية تبادل المعلومات بشأن تلك الأمور بين المؤسسات والمنظمين وكالات إنقاذ القروض أصبحت ضرورية للتأكيد على استجابة السياسة العالمية لمواجهة هذه المشكلة تحديداً فمخاطر الأنترنت لا تعترض بأي حدود أو مواقع جغرافية كما إن أي مؤسسة مهما كان حجمها ليست مضمونة أو بمنأى عن هذا النوع من المخاطر.

الثقة في القطاع المصرفي وقال محافظ البنك المركزي "من جهة كنا كمنظمين فإننا لا نقبل فقدان الثقة في مؤسساتنا المصرفية ونظم المدفوعات ونؤكد دوماً على أهمية أن تلقى الأعطال التي قد تطرأ على النظام المالي جراء هجمات الأنترنت نفس القدر من الاهتمام اللازم لمواجهة المشكلات الأخرى التي قد تهدد الاستقرار المالي". وأوضح أنه بناء على ذلك ينبغي التركيز على إيجاد أفضل السبل لمعالجة تبادل المعلومات المتعلقة والقيام بدور فعال في حماية سلامة وأمن وفعالية النظام المالي ككل. وأضاف أنه يتوجب على المنظمين التركيز على استحداث أفضل السبل الرامية لمواجهة هذه المخاطر الناشئة والأضطلاع بدور استباقي لضمان قدرة الأنظمة المصرفية ونظم المدفوعات على مواجهة مخاطر الأنترنت.

الاستثمار في تكنولوجيا تعزيز أمن الأنترنت وتطبيق نظم أمنة محددة المخاطر يجب أن يأتي على رأس الأولويات الوطنية

المتداخلة. وأضاف أن مخاطر الأنترنت تشكل قلقاً بالغاً لدى المؤسسات المالية بما تنطوي عليه من تحديد لهذه المؤسسات بانقطاع عملياتها الأساسية لاسيما أنها تحتفظ بكميات هائلة من البيانات الأمر الذي يتطلب دعماً وتدخلات تقنية معقدة قد تؤدي في ظروف معينة إلى جعلها هدفاً سهلاً لهجمات من خلال الأنترنت تهدد إلى سرقة أو الاعتقال. وذكر الهاشل أن إسناد عمليات تطوير برامج الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات الخاصة بنظم المدفوعات والقطاع المصرفي إلى جهات خارجية يعني في بعض الحالات أن عمليات التطوير هذه قد سارت بوتيرة أسرع من الإطار التنظيمي الداخلي الذي تعمل فيه ومع تطور هذه النظم بشكل متسارع باستخدام وتطبيق تقنيات جديدة تظهر مشكلة أمن الأنترنت كإحدى من المخاطر التشغيلية الخطرة المحتملة.

اعتبر محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل أن مخاطر الأنترنت (المخاطر السيبرانية) أحد أبرز التهديدات التي تواجه المؤسسات المالية مؤكداً أهمية استثمار هذه المؤسسات في التكنولوجيا المتطورة لضمان أمن المعلومات وتصميمها من أية محاولات لاختراقها. وأضاف الهاشل في مقال له نشرته مجلة (انترناشيونال فينانانس) لويغيو) في عددها الصادر مؤخراً بعنوان (مراجعة المخاطر التشغيلية العالمية 2016) أن المخاطر التشغيلية تعد أحد أهم أنواع المخاطر التي تواجه أي مؤسسة مالية والدليل على ذلك الضخامة الكبيرة التي تكبدتها قطاع الخدمات المالية خلال العقود القليلة الماضية والتي تجسدت في سلسلة من الإخفاقات طالت العمليات التشغيلية.

المخاطر السيبرانية وتابع الهاشل أن أوجه المخاطر العالية لدى المؤسسات المالية لم تشكلها فقط الأزمة المالية العالمية وأثارها على الممارسات الرقابية بل تشكلت أيضاً من خلال الأخطاء التشغيلية التي حدثت نتيجة الصوب الأولية في تصميم النظم في علم يشهد تطوراً تكنولوجياً سريعاً. وقال أنه بسبب هذا التطور السريع أصبح من الضروري قيام لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء تحديث مستمر لتعريفات المخاطر التشغيلية والتي تنطبق تحديداً على مخاطر الأنترنت (المخاطر السيبرانية) بحيث تعكس الديناميكيات والتحديات المتزايدة في الأسواق العالمية ويشمل المشروع أعمال هدم ونقل مباني ركاب الطائرات البحرية والأعمال الإضافية اللازمة لتوسعة مساحة المطار. ويشمل المشروع كذلك إنشاء مبنى الركاب بمساحة إجمالية تبلغ حوالي 80 ألف متر مربع والأعمال الكهروميكانيكية ومياه الشرب والصرف الصحي والتشطيبات اللازمة، وتوفير معدات الملاحة الجوية والدعم الموسمي لخدمة تنفيذ المشروع إضافة للخدمات الاستشارية للإشراف وإدارة تنفيذ المشروع. يمثل قرض الصندوق الكويتي المشار إليه القرض 12 الذي يقدمه الصندوق لجمهورية المالديف، حيث سبق للصندوق أن قدم لها 11 قرضاً وذلك بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 24.5 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 83.3 مليون دولار أميركي، لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات. كما قدم الصندوق 8 ممولات قنية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 1.39 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 4.69 مليون دولار أميركي خصصت لأغراض تشمل تمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لبعض المشاريع. كذلك قام الصندوق بإدارة منحة مقدمة من حكومة دولة الكويت لحكومة جمهورية المالديف بقيمة إجمالية بلغت حوالي 2 مليون دولار من موارد صندوق الحياة الكريمة في الدول الإسلامية لدعم الجهود الرامية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول الإسلامية وتأمين الحق الأساسي لشعبها في الغذاء.

بقية 51 مليون دولار أميركي الصندوق الكويتي يوقع اتفاقية مع "المالديف" لتطوير مطارها الدولي



جانبا من التوقيع على اتفاقية الصندوق

المشروع يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المالديف

شهدت مالي أمس التوقيع على إتفاقية قرض بين جمهورية المالديف والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، يقدم بموجبها الصندوق قرضاً مقداره خمسة عشر مليون دينار كويتي، (أي ما يعادل 51 مليون دولار أميركي)، وذلك للإسهام في تمويل مشروع توسعة وتحسين مطار إبراهيم ناصر الدولي، والتوقيع على إتفاقية مشروع القرض بين الصندوق وشركة مطارات المالديف المحدودة. وقع على إتفاقية القرض، نيابة عن جمهورية المالديف، وزير المالية والفيزية أحمد مانور، وعن إتفاقية المشروع، نيابة عن شركة مطارات المالديف المحدودة، موسى صالح - نائب رئيس مطار المالديف - الرئيس التنفيذي للشركة، بينما وقع إتفاقيتي القرض والمشروع نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، هشام إبراهيم الوقيان - نائب المدير العام. شهد حفل التوقيع سعادة خلف بوظهير - سفير دولة الكويت لدى جمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية وجمهورية المالديف، وليد شلمان البحر - المدير الإقليمي لدول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي في الصندوق. يهدف المشروع إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية المالديف من خلال تنشيط حركة السياحة في البلاد عن طريق توسعة وتحسين مطار إبراهيم ناصر الدولي، بتطوير مرافق المطار الحالي لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على النقل الجوي للركاب والبضائع لاستيعاب 7.3 مليون راكب سنوياً. يتكون المشروع من إنشاء مدرج بطول يبلغ حوالي 3400 متر، وأعمال ردم وحمية السواحل، وتطوير وتوسعة مريض الطائرات، وإعادة تأهيل المدرج الحالي لاستخدامه كمرح للطائرات، وأعمال نقل مرافق الملاحة الجوية المالية، وأعمال تصريف المياه والآثار إضافة لإنشاء مبنى الشحن وقران للوقود والممتلكات الأخرى.

الشمالي: إجمالي المطلوبات 3,2 مليون دينار أرباح "مجموعة السلام" قفزت 155,5% خلال الربع الثاني

تجمل فقط 2,9% من إجمالي حقوق المساهمين وهي نسبة ضئيلة للغاية بالمقارنة مع الشركات نفسها في ذات القطاع، ويرجع ذلك إلى تفضيل الشركة إلى الاعتماد على مصادر التمويل الذاتي في استثماراتها لتخفيض تكاليف التمويل من جهة بالإضافة إلى عدم المخاطرة في ظل تقلبات أوضاع الأسواق المحلية والإقليمية من جهة أخرى. وأضافت د. سارة الشمالي إن الأوضاع الاقتصادية العالمية تشهد حالة من عدم الاستقرار خلال الأشهر الماضية ولا تزال إكتمالها السلبية تظل على الأسواق إلى الآن وبخاصة في ظل التوتر السياسي الإقليمي والعالمي، وهو ما يجعلنا أكثر حذراً في الدخول في استثمارات جديدة بالإضافة إلى مراعاتنا شبه المستمرة إلى استثمارنا الحالية بهدف التحوط من أي تغيرات فجائية في الظروف العالمية، وأوضحت أن مصفوفة الاستثمارات الحالية للشركة قد تم إختبارها بعناية كبيرة بحيث تجمع بين التنوع القطاعي والجغرافي بالإضافة إلى مزجها بين الأنشطة التشغيلية قصيرة الأجل التي تدر عوائد جيدة للسيولة والأخرى الاستثمارات طويلة الأجل التي تحتاج قدرة على



سارة الشمالي

أعلنت شركة مجموعة السلام القابضة عن نتائج أعمال الربع الثاني من العام المالي 2016 ويبلغ صافي ربح 93,9 ألف دينار كويتي بالمقارنة مع خسارة 169,4 ألف دينار كويتي خلال الفترة نفسها من العام الماضي ونسبة نمو بلغت 155,5%، وهذا بلغت صافي أرباح الأشهر الستة الأولى من العام 460,4 ألف دينار كويتي بالمقارنة مع 45,6 ألف دينار كويتي خلال نفس الفترة نفسها من 2015 ونسبة نمو بلغت 909% تقريباً. وقالت الرئيس التنفيذي لشركة مجموعة السلام القابضة د. سارة الشمالي - لقد نجحت الشركة في تحقيق أرباح جيدة وملموطة خلال النصف الأول من العام الحالي بالمقارنة مع العام السابق، وهذا يدعم ويضد متانة نموذج الأعمال الذي نتبعه الشركة خلال العامين الماضيين للقيام على الموازنة بين معدلات السيولة والربحية، بحيث لا يوضع الإرتفاع التشغيلية تحت أي أعباء وضغوط مالية بالإضافة إلى توفير هامش ربح مناسب وفقاً لمخاطر الاستثمار. وأوضحت الشمالي أن هيكل التمويل المالي للشركة يعد نموذجياً على جميع المستويات، إذ تبلغ إجمالي مطلوبات الشركة

نور للإستثمار
Noor Investment

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية

شركة نور للإستثمار المالي ش.م.ك (عامه)

يسر مجلس إدارة شركة نور للإستثمار المالي ش.م.ك. دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة والمقرر إنعقادها في تمام الساعة 11:30 من صباح يوم الأربعاء الموافق 17 أغسطس 2016 م في مقر الشركة الكائن في الشويخ - تقاطع شارع الجهراء وطريق المطار - بجانب الهلال الأحمر، مناقشة جدول الأعمال التاليين:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

- 1- إنتخاب عضو مجلس إدارة مستقل.
- 2- تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية

- 1- الموافقة على إضافة المادة رقم (53) إلى النظام الأساسي للشركة والتي تنص على التالي: يجوز للشركة شراء أو بيع أسهمها (أسهم الخزينة) بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها المصدره بقيمتها السوقية وذلك وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.
- و في حال عدم إكمال النصاب القانوني اللازم لعقد الجمعية العامة غير العادية، يؤجل الاجتماع ليوم الأربعاء الموافق 31 أغسطس 2016 م بنفس الموعد ونفس المكان دون الحاجة لإجراء دعوة جديدة ويعتبر هذا بمثابة الإعلان عن الموعد المؤجل.
- يرجى من السادة المساهمين مراجعة السادة / الشركة الكويتية للمقاصة لإستلام بطاقة الدعوة لحضور الاجتماع وجدولي أعمال الجمعية.

العنوان: الشرق، شارع الخليج العربي، برج أحمد، الدور الخامس
والله ولي التوفيق

مجلس الإدارة

ساعات الدوام الرسمي للشركة:
من الأحد إلى الخميس من الساعة
8:30 صباحاً حتى الساعة 1:30 بعد الظهر

هاتف:
22464565 - 22464585
فاكس:
22464597

الدينار يتجاوز 2,5 استرليني ويحافظ على مستوى 3,3 دولار

وسط ارتفاع مستوى تقلب العملات في السوق العالمي على وقع تفاعلات ومبشرات اقتصادية حافظ الدينار الكويتي على قوته فبات تراجعاً أمام ارتفاع المكون الرئيسي في سلة العملات (الدولار) غير مؤثر، وعلى ضوء ارتفاع الدولار في الأسواق العالمية أملاً في رفع معدل الفائدة ارتفع سعر الدولار أمام الدينار إلى 302 فلس بيد أن الدينار ظل مقترفاً مستوى 3,3 دولار عند مستوى 3,312 دولار، ومقابل الارتفاع الطفيف للدولار انخفض على الجانب الآخر أهم عملتين وهما اليورو والسترليني، فعلى صعيد العملة الأوروبية انخفض اليورو أمام الدينار إلى 334 فلساً ليظل الدينار ملامساً مستوى 3 يورو عند 2,9940 يورو، أما الاسترليني فقد تراجع

"موديز" تمنح "الخليج للتأمين" تصنيف "A3" بنظرة مستقرة

منحت وكالة موديز للتصنيف الائتماني، تصنيف القوة المالية للتأمين لمجموعة الخليج للتأمين درجة "A3"، مع نظرة مستقبلية مستقرة. وتعد مجموعة الخليج للتأمين إحدى شركات التأمين المركب العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع وضع تنافسي قوي في الكويت والبحرين والأردن، علاوة على أنها واحدة من أكبر خمس شركات تأمين في مصر. وتمثل هذه البلدان الأربعة 96% من إجمالي أقساط التأمين المكتسبة في عام 2015، بينما تمثل النسبة المتبقية مجموعة متنوعة من العمليات التأمينية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. وتمكن تصنيفات "موديز" للقوة المالية للتأمين الممنوحة لشركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين GRI، وهي شركة التأمين الرئيسية التابعة لمجموعة ومقرها الكويت، حيث تساهم بنسبة 46% و38% على التوالي من إجمالي أقساط التأمين والأصول وتتمتع بوضع قوي في السوق المحلي، بحصة سوقية رائدة تصل إلى 72% في قطاع التأمين. وتابعت "موديز" تقابل هذه الإيجابيات الاستثمارات في الأسهم والصناديق وسندات الدين غير الاستثمارية، مما يزيد نسبة اكتشاف حقوق المساهمين على الأصول عالية المخاطر إلى 120,3%.

بتوزيعات نصف سنوية للأرباح الدولي يطرح "وديعه البشري" الاستثمارية طويلة الأجل بنسبة 100

بالدينار الكويتي فقط، حيث يبلغ الحد الأدنى للوحدات 5,000 والحد الأقصى 250,000. وتعد هذه الوديعة طويلة الأجل (100) استثماراً ويتم توزيع الأرباح نصف سنوياً. وأشار جاليجان إلى إمكانية حصول العميل على تمويل أو إعتمانية مقابل مبلغ الوديعة، مؤكداً أن وديعة البشري تجنّب مجزية جداً مقارنة بغيرها من الودائع وهي متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

أعلن بنك الكويت الدولي عن إطلاق "وديعة البشري" الاستثمارية طويلة الأجل بنسبة استثمار 100 مع توزيعات نصف سنوية للأرباح، حيث تعمل الوديعة وفق عقد المضاربة وأحكام الشريعة الإسلامية، فضلاً عن تقديم العديد من المزايا التنافسية للملاء. وفي هذا الصدد، قال المدير العام بالوكالة لإدارة المصرفية للأفراد يوجين جاليجان: "نحرص في الدولي على تقديم العديد من الخدمات والمنتجات المبتكرة التي تلبى احتياجات المستثمرين وتطلعاتهم. ولذلك نوفر لهم مجموعة شاملة من الودائع الاستثمارية بالدينار الكويتي أو العملات الأجنبية الرئيسية ويقترن استثمارية مرتدة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الفراء. فسواء كانت وديعة البشري، وديعة أرزاق أو حساب التوفير، فإن وديعتنا الاستثمارية هي بالفضل الخيار الأنسب للملاء".



يوجين جاليجان

وأضاف أن وديعة البشري تعمل على أساس المضاربة وهي متوفرة